الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

قطاع الصناعات الاستخراجية
لعام ٢٠٠٢

النفط الخام

مقـــدمة :

توالت الأحداث في العقد الأخير من القرن الماضي وشهدت تطورا ملحوظا ومتزايدا فـــي الأهميـــة الاقتصادية والسياسية لمادة النفط الخام نظرا لاعتماد العالم على هذه المادة كمصدر للطاقة ومـــادة أوليـــة أساسية للعديد من الصناعات البتروكيميائية ، وبما أن دولة الامارات لديها احتياطيات نفطية كبيرة ، فـــان عملية الاهتمام والتركيز على تحديث وتطوير أساليب الإنتاج أمراً في غاية الأهمية خاصـــة وان المـــردود المالي للاستثمار في قطاع النفط الخام مشجع للغاية.

وبما أن الدخل المتولد عن النفط الخام يتأثر بظروف وعوامل خارجية وداخلية وليس له صـــفة الثبات بالتالي فان الحرص على حسن استغلال الثروة النفطية بالشكل الأمثل يؤدي إلى إطالة عمرها ، أمرا يجب أن يعطى كل اهتمام عند اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا النشاط .

ودولة الامارات تسعى من خلال سياستها البترولية تحقيق الانتاج الـــذي يتفـــق والنـــواحي الفنية والاقتصادية ويؤكد على التوسع في عمليات تصنيع النفط الخام والغاز الطبيعـــي لتتجنـــب مخـــاطر انخفاض الانتاج او تدني الاسعار وهما العاملان الرئيسيان الذان يحددان ايرادات الدولة من الـــنفط الخـــام والغاز الطبيعي .

المتغيرات الاقتصادية :

١.الإنتاج والناتج :

تتغير كمية الإنتاج وقيمته بصورة عامة بتغير الظروف السياسية والاقتصادية الخارجية وكذلك تغير العرض والطلب على هذه المادة إضافة إلى عامل تحديد حصص الإنتاج للدول الأعضاء في منظمة البلـــدان المصدرة للنفط اوبك .

تقدر كمية إنتاج الدولة من النفط الخام بحوالي ٨٨١ مليون برميل عام ٢٠٠٠ وبمعدل إنتاج يومي مقداره ٢،٤١ مليون برميل تقريبا ، أما في عام ٢٠٠٢ فقد قدرت كمية الإنتاج بحوالي ٨١٥ مليـــون برميل وبمعدل إنتاج يومي مقداره ٢،٢٣ مليون برميل .

واحتلت إمارة أبو ظبي المرتبة الأولى بالإنتاج وبنسبة أكثر من ٨٩،٢% من إجمالي إنتاج الدولـــة تليها إمارة دبي بنسبة حوالي ٧% حيث انخفض إنتاج الإمارة في السنوات القليلة الماضية وذلك لمحدودية

الحقول المنتجة وعدم اكتشاف مكامن جديدة تزيد من احتياطي الإمارة , واما باقي النسبة وهي ٣،٨% فيتمثل بإنتاج إمارتي الشارقة وراس الخيمة وهي ٣،٦% و ٠،٢% على التوالي.

انخفضت كمية الانتاج عام ٢٠٠٢ بنسبة ٧،٥% عن الإنتاج في عام ٢٠٠٠ , ويعزا ذلك إلى إلتزام الدولة بقرارات منظمة اوبك الداعية الى خفض الانتاج للسيطرة على تدني الاسعار إضافة إلى عوامل أخرى داخلية مثل الصيانة الدورية لمنشآت الإنتاج وغيرها .

مقارنة كمية وقيمة الإنتاج حسب الإمارة عامي ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٢

(مليون برميل / مليون درهم)

الامارة	٢٠٠٠		٢٠٠٢	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة
أبو ظبي	٨٠٧	٨١١١٥	٧٢٧	٦٦٦٤٨
دبي	٦١	٦٤٤٠	٥٧	٥١٣٤
الشارقة	١١	١٠٨٠	٢٩	٢٧٣٦
راس الخيمة	٢	١٤٠	٢	١٦٦
إجمالي	٨٨١	٨٨٧٧٥	٨١٥	٧٤٧٢٠

أما قيمة الإنتاج فترتبط بالكمية المنتجة والأسعار , حيث بلغت حوالي٧٤٧٢٠ مليون درهم عام ٢٠٠٢ ، وسجلت انخفاضا قدره ١٦% عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠ , وتعتبر نسبة الانخفاض كبيرة بالمقاييس الاقتصادية ، وتعود اسباب ذلك الانخفاض لتدني اسعار النفط الخام وانخفاض الإنتاج ، وتشتمل قيمة الانتاج على العائد من بيع الغاز المصاحب مباشرة إلى المصانع .

أما الناتج المتولد (القيمة المضافة) من قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي فقد بلغ ٧٢١٤٦ مليون درهم عام ٢٠٠٢ , مقابل ٨٦٦٩٠ مليون درهم في عام ٢٠٠٠ أي انها انخفضت بنسبته ١٦،٨% عما كانت عليه عام ٢٠٠٠ ، وهي تقريبا نفس نسبة الانخفاض في قيمة الإنتاج ومعلوم أن القيمة المضافة مرتبطة بقيمة الإنتاج وتتناسب طرديا معها , وبالتالي فان هذا الانخفاض يؤدي غالبا إلى تباطؤ معدلات النمو في العديد من القطاعات الاقتصادية خاصة وان قطاع النفط الخام هو قطاع الفاعل والمؤثر في اقتصاد الدولة .

٢. الصادرات :

صادرات الدولة من النفط الخام والغاز الطبيعي ونسبتها من اجمالي الصادرات السلعية للدولة

(مليون درهم)

السنة / الصادرات	٢٠٠٠	%	٢٠٠٢	%
النفط	٧٩٤٦٢	٤٣،٤	٦٢٢٤٠	٣٤،٢
الغاز الطبيعي	١٣٩٧١	٧،٦	١٢١١٨	٦،٨
اجمالي الصادرات السلعية للدولة	١٨٣٠١٨	–	١٨٢١٤٣	–

إن إيرادات صادرات الدولة من النفط الخام هي رافد رئيسي لمواردها المالية وتلعب دورا بارزا في تنفيذ مشاريع التنمية ومتطلباتها ، وتمثل قيمة الصادرات النفطية نسبة كبيرة من إجمالي صادرات الدولة حيث بلغت عام ٢٠٠٢ ٣٤،٢% بينما كانت ٤٣،٤ % عام ٢٠٠٠ . ويرجع انخفاض مساهمة قطاع النفط الخام في قيمة الصادرات إلى ارتفاع نسبة الصادرات الأخرى وإعادة التصدير وانخفاض أسعار النفط

بلغت قيمة الصادرات النفطية ٧٩٤٦٢ مليون درهم عام ٢٠٠٠ بينما بلغت ٦٢٢٤٠ مليار درهم عام ٢٠٠٢ أي انها انخفضت بنسبة ٢١،٧% عما كانت عليه عام ٢٠٠٠ ، وهذا الانخفاض مرتبط بأسباب الانخفاض التي ذكرت سابقا في قيمة الإنتاج ، علما بان إجمالي صادرات الدولة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ كانت ١٨٣٠١٨ مليون درهم و١٨٢١٤٣ مليون درهم على التوالي .

٣. تكوين راس المال الثابت :

مع بدية إنتاج النفط الخام بدولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات ضخت استثمارات كبيرة لتمويل المشاريع النفطية العملاقة , سواء كانت مشاريع إنتاج النفط الخام أو مشاريع الصناعات التكريرية ، وهي مشاريع ذات طاقة استيعابية كبيرة للاستثمارات كانت الدولة بحاجة ماسة لها .

لقد شهدت الدولة انجازات هامة في قطاع النفط الخام كان اثرها واضحا وايجابيا على القطاعات والانشطة الاخرى بالدولة ، فلازال القطاع النفطي هو الرائد الذي يدير حركة التنمية الاقتصادية ، أن الانفاق الاستثماري في امارة ابوظبي لازالت نسبتة عالية ، حيث إن بعض الحقول تحقن بالمياه لاستمرار إنتاج النفط منها وهذا يتطلب استثمارات كبيرة الى جانب ارتفاع كلفة حفر الآبار في البحر ، الا ان التكنولوجيا الحديثة المستخدمة لاستكشاف الحقول البحرية الجديدة وتطوير الحقول القديمة وانتاج النفط

الخام منها قد تقدمت كثيرا مما ادى الى انخفاض كلفة الانتاج وهذا العامل شجع على زيادة الانتاج من الحقول البحرية بكمية اكبر مما كانت عليه في السابق حيث كان اكثر الانتاج من الحقول البرية . أما في إمارتي دبي والشارقة فان الاستثمارات النفطية تمثلت في المحافظة على المنشآت النفطية وحفر آبار جديدة وهذا لا يتطلب استثمارات كبيرة خاصة وان الإنتاج في الأمارتين بقي على مستوى واحد منذ سنين وانخفض قليلا في إمارة دبي .

قدرت جملة الاستثمارات في قطاع النفط الخام بحوالي ٧٩٢٥ مليون درهم عام ٢٠٠٢ وبنسبة نمو قدرها ٤،٣% عن استثمارات عام ٢٠٠٠ , وقد مثلت الاستثمارات في النفط الخام ما نسبته ١٢،٧% و ١٢،٨% عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ على التوالي , من إجمالي استثمارات الدولة والتي بلغت حوالي ٥٧٤٠٠ مليون درهم عام ٢٠٠٠ وحوالي ٦١٧٧٦ مليون درهم عام ٢٠٠٢ ، وقد استحوذت إمارة أبو ظبي على ما نسبته ٧٤،٩% و ٧٥،٩% من جملة استثمارات قطاع النفط الخام لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ على التوالي .

الاستثمارات في قطاع النفط الخام حسب النوع و الإمارة ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٢

(مليون درهم)

امارة	٢٠٠٠			٢٠٠٢		
	تشييد	اخرى	جملة	تشييد	أخرى	جملة
أبو ظبي	١٧٠٠	٣٧٥٠	٥٤٥٠	١٩٥٠	٤٠٦٥	٦٠١٥
دبي	٥٠٠	٨٠٠	١٣٠٠	٤١٨	٨٩٢	١٣١٠
الشارقة	١٩٠	٣١٠	٥٠٠	١٧٠	٣٩٨	٥٦٨
راس الخيمة	١٥	١٥	٣٠	١٢	٢٠	٣٢
إجمالي	٢٤٠٥	٤٨٧٥	٧٢٨٠	٢٥٥٠	٥٣٧٥	٧٩٢٥

٤. العمالة والاجور :

ان سياسة توطين العمالة في قطاع النفط الخام تأتي متسقة مع سياسة الدولة في توطين الوظائف بالقطاعات المختلفة ، وبالنظر لاهمية قطاع النفط الخام فقد اتجهت بدايات عملية التوطين الى هذا القطاع ، وتمشيا مع نظرة احلال المواطنين فقد قامت شركة ادنوك والشركات الاخرى بتطوير القوى العاملة من المواطنين ورفع مستواها الفني وكفاءتها العلمية والعملية وتاهيلهم لادارة وتشغيل المشاريع الصناعية الكبرى وذلك باعداد برامج تدريب مختلفة داخل البلاد وخارجها ونشاء معهد متخصص للبترول وارسال البعثات للدراسة في الخارج ، فقد بلغت نسبة المواطنين المشتغلين في قطاع النفط الخام ٩،٨% حسب

نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٥ ، الا ان زيادة هذه النسبة في زيـاد مستمر بسبب سياسات التوطين الجارية

الصناعات الاستخراجية الأخرى

تلعب المعادن دورا كبيرا وحيويا في الاقتصاد العالمي حيث انها دخلت جميع مجالات الانتاج والاستهلاك بشكل واضح سواء كانت هذه المجالات صناعية او استراتيجية او تكنولوجية ، وادراكا لذلك فقد اتجه التفكير في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى البحث عن الثروات الطبيعية المعدنية الأخرى إلى جانب إنتاج النفط الخام ، وقد وضعت سياسات ملائمة للارتقاء بهذا النشاط وزيادة فعالياته ، إلا إن هناك نقصا واضحا في البيانات المتوفرة عن كمية وحجم المعادن الموجودة على الأرض وباطنها في الدولة وذلك لغياب المسوحات والتنقيب التي يتوجب القيام بها لمعرفة مدى إمكانية إنتاج هذه المعادن على المستوى التجاري . وخلال السنوات الماضية كان استغلال هذه الثروات محدودا , علما بان المسوحات التي أجريت في الدولة تشير إلى وجود العديد من المعادن مثل النحاس والمنغنيز والجبس وأكسيد الحديد والخ.... ، من هذا المنطلق يمكن مناقشة مقترح هل الدولة بحاجة الى مسح جديد للثروة المعدنية ؟

مما لاشك فيه ان الاساليب الفنية التي تستخدم في المسوحات الشاملة قد تطورت خاصة بعد ازدياد استخدام تكنولوجيا الفضاء في هذا المجال ، وان هذا التطور سوف يكون الركيزة لمناقشة موضوع الحاجة او عدم الحاجة الى مسح جديد وعلى النحو التالي :

- قيام الجهات المختصة بتقييم المسوحات السابقة وهذا التقييم يشمل النواحي الفنية والمالية .
- واستنادا الىهذا التقييم يمكن اعطاء راي محدد بخصوص ضرورة او عدم ضرورة اجراء مسح جديد ، او ان هناك اجزاء محددة تحتاج الى مسح جزئي .

الإنتاج والناتج :

قدرت قيمة الإنتاج في الصناعات الاستخراجية الأخرى بحوالي ٩٥٣ مليون درهم عام ٢٠٠٠ ارتفعت إلى ١٠٣٨ مليون درهم عام ٢٠٠٢ محققة نسبة نمو في قيمة الإنتاج مقدارها ٤،٤% خلال فترة البحث وترجع هذه الزيادة إلى نشاط قطاع التشييد والبناء متمثلة بحركة العمران التي شهدتها الدولة في هذه الفترة من جهة وتطوير المشاريع التي تنتج مواد البناء وتوسيعها من جهة أخرى .

أما القيمة المضافة فتقدر بحوالي ٦٨٨ مليون درهم عام ٢٠٠٠ ارتفعت إلى ٧٣٤ مليون درهم عام ٢٠٠٢ محققة نسبة نمو مقدارها ٣،٣% . وفي هذا المجال يمكن القول بان التطور الكبير الذي شهدته الدولة في مجال البناء في السنوات الأخيرة يستدعي بالضرورة التركيز على إقامة المشاريع التي

تنتج مواد البناء وإذا سلمنا بهذه المقولة فإنها تؤيد الرأي القائل بان هذا القطاع يستوعب المزيد من الاستثمارات ، وقد بلغت الاستثمارات حوالي ١٥٤ مليون درهم عام ٢٠٠٠ وحوالي ١٨٦ مليون درهم عام ٢٠٠٢ .

المتغيرات القطاعية للصناعات الاستخراجية الأخرى

(مليون درهم)

المتغيرات	٢٠٠٠	٢٠٠٢	نسبة النمو %
قيمة الإنتاج	٩٥٣	١٠٢٣	٤،٤
القيمة المضافة	٦٨٢	٧٢٥	٣,١
الاستثمارات	١٥٤	١٨٦	٩،٩